كلمات عارية

■ شاكر الأنباري

النجف عاصمة للثقافة

أن تكون النجف عاصمة للثقافة الإسلامية في العام القادم فهو حدث عراقي كبير، يعطي لهذه الحاضرة الدينية، والفكرية، والثقافية، حجمها الحقيقي الذي مارسته منذ مئات السنين، وأنجبت عبر تاريخها شعراء كبارا ومفكرين وقادة رأي. وظلت النجف معلما له خصوصيته لدى الجميع، لا يقتصر ذلك على فئة أو حزب أو طائفة أو قومية، لذلك ينبغي أن يكون الحدث بمستوى المدينة وتاريخها. لكن على أرض الواقع يلاحظ المتابع للتحضيرات القائمة في هذا المجال أن هناك معضلات، ومشاكل، وحتى مماحكات، لها بعد سياسي، ومالي، بدأت تتغلب على الوهج الحضاري لهذا الحدث. ويخشى أن ينسحب ذلك على اللجان الثقافية المكلفة بترتيب المناسبة وإنجاحها.

ثمة انسحابات من اللجان المشرفة، وثمة تقولات إعلامية حول الأموال التي تصرف لتطوير المدينة كي تستقبل عامها الثقافي الجديد، في حين لم تتوضح لدى المتابع لما يدور في اللجنة الثقافية المكلفة بوضع البرنامج صورة ملموسة للسنة القادمة. تغير حتى الآن أكثر من مسؤول ثقافي مشرف على الفعالية، مما ينبئ عن فوضى غير مبررة، يؤمل ألا تنعكس على سمعة، وجدية، الحدث.

الحدث بدا حتى الآن وكأنه يقتصر على أحزاب متنفذة تقود عملية تهيئة المدينة، واللجان بعيدة عن الهاجس العراقي برمته، في أن تكون المناسبة وطنية بامتياز. برغم أن تاريخ النجف يمتد في الزمان إلى مرحلة كانت فيها مركزا لتعدد المذاهب وحتى الأديان، إذ كان فيها ذات يوم أكثر من عشرين ديرا مسيحيا، وهذا مثال على تسامحها الديني والمذهبي، وانفتاحها على ثقافات العراق كلها. إعطاء النجف حجمها الحقيقي في قلوب العراقيين يتطلب أن يكون في اللجنة الثقافية مفكرون، ومثقفون، ومختصون، من المدن كلها، بتعدد مذاهبها وأديانها وقومياتها، إضافة للمؤسسات الثقافية التي تطمح إلى بناء ثقافة وطنية تحترم الإنسان وحقوقه، ولا تفرق بين الناس تبعا للدين والمذهب والقومية.

النظر بهذا الاتجاه ضروري في وقتنا الحاضر، لكي تكون المدينة أيضاً حاضنة للثقافة الإسلامية الحقيقية التي لا تقتصر على الفقه والشريعة، إنما تتعدى ذلك إلى البعد الروحي في الثقافة، أي الفولكلور، والشعر، والفن، وحتى الموسيقى. فالثقافة الإسلامية طوال عهودها، وبتنوع الحكام، ظلت خليطا حضاريا من الفلسفة والبحث والغناء والدراسات والسير والصناعات والفنون اليدوية التي أبدع فيها الفنان المسلم. وما مرقد الإمام علي في قلب النجف إلا تحفة فنية تخلب الأبصار، وتشيع جوا روحيا من التسامح والمحبة والتأمل.

ينبغي على المسؤولين عن هذه المناسبة الكبيرة أن يضعوا أسماءً تمتلك ثقلا ثقافيا، وفكريا، وحضاريا، وتتمتع باحترام المثقفين والأكاديميين والباحثين، على اختلاف تلاوينهم. أسماء يقع على عاتقها وضع برنامج وطني يخص البلد كله في الاحتفالية. يحس عبره الجميع بأن النجف تخصّ العراقيين كلهم، لا جهة حزبية او طائفة او قومية. النجف استوعبت كل ذلك عبر تاريخها الطويل، ولها في قلوب الجميع محبة خاصة وتقدير. هي لن تقوم بمماحكات حزبية وفئوية لها علاقة بالمال، والدعاية السياسية، والمطامح الشخصية.

المفقود والمغيّب العراقي عبر فلم "ابن بابل"

المغيبون والمفقودون المصطلح الأعمق للمقابر الجماعية

□ بغداد / المدى

الإنسان غاية وهدف وقيمة عليا سامية يتمتع بكامل حقوقه في العراق، هذا ما أكدته الجلسة الحوارية التي ضيّفها مجلس صفية السهيل الثقافي، وتناول موضوع المغيّبين والمفقودين في العراق قبل وبعد ٢٠٠٣، الجلسة التي ضيّفت المخرج السينمائي محمد الدراجي؛ مخرج فلم ابن بابل والحائز على ٢٥ جائزة دولية، وحظي باهتمام محلي وعالمي لبحثه قضية المفقودين والمغيبين العراقيين

مشهد من فيلم "أبن بابل"

وتكلم المخرج صاحب فكرة الفلم عن تجربته أمام الحضور المتنوع من أعضاء مجلس النواب ومثقفين وسفراء لدول عربية وأجنبية.

وكذلك أقيم معرضاً للصور الفوتوغرافية والخاص بالمغيبين والمفقودين من الكرد الفيلية. وأعلنت السيدة راعية المجلس عن عرض الفلم "ابن بابل" في البرلمان يوم الخامس من شهر تشرين الأول بوجود أعضاء البرلمان والحكومة والسلك الدبلوماسي وبعض الممثلين عن جميع أطياف الشعب العراقي من خلال المثقفين والناشطين، مؤكدة أنه للمرة الأولى يعرض داخل البرلمان فلم سينمائي والهدف من هذه الفعالية تعزيز الثقافة الإنسانية ودعم الإبداع والثقافة العراقية والتأكيد على ضرورة التعاون المشترك على مستوى العراق والمجتمع الدولي من خلال الإفادة من التجارب الدولية والخبرات في هذا المجال ودعم الحملة الدولية للمفقودين ذاكرة بأن الفلم سيعرض في مجلس العموم البريطاني بمبادرة من جميع الأحزاب السياسية البريطانية في ٨-١٠-٢٠١١ وبحضور المخرج وأبطال الفلم وعدد من أعضاء البرلمان العراقي تزامناً مع العرض في البرلمان العراقي. مخرج الفلم محمد الدراجي أفصح عن سعادته بهذه الجلسة قائلاً: خرجت من العراق عام ١٩٩٤ هرباً ولم أكمل دراستي في معهد الفنون الجميلة ودرست صناعة السينما في هولندا، وبعدها أكملت دراستي وحصلت على الماجستير في إدارة التصوير السينمائي في بريطانيا والإخراج السينمائي وقدمت أعمالاً في بريطانيا وكذلك أعمالا للتلفزيون الهولندي، ثم عدت إلى العراق وعملت أول أفلامي الطويلة وهو فلم أحلامي الذي شارك في أكثر من ١٢٥ مهرجاناً وحصد الكثير من الجوائز وقدّم في الكثير من الفعاليات السينمائية، ولكن لم يقدم في العراق وذلك لعدم وجود دور العرض، أما الفلم الثاني الذي أخرجته كان بعنوان "حب وحرب ورب وجنون" وهو يمثل واقع العراق بهذا العنوان الطويل، والآن أكملت فلم "في أحضان أمي" وشارك في مهرجان كندا وسوف يشارك بعد أيام في مهرجان أبو ظبي لسينمائي.

وعاد الدراجي ليقول، اليوم نتكلم عن فلم "ابن بابل"، المخرج دائما لا يفضل الكلام عن فليم لم يشاهده الحضور، وقصة هذا الفلم تبدأ حين كنت أحضر لفلم "أحلام"، سمعت أن هناك مقابر جماعية في بابل، وهذا أمر يحتاج إلى وقفة، حيث أن بابل صاحبة التاريخ الطويل والمهم في تاريخ الإنسانية. الدراجي واصل ذاكرا عمته والتي فقدت أبناءها وتأثير ذلك على شخصيته وأضاف بأنه لم يكن يعرف معنى كلمة المفقود، هذا المصطلح الذي يؤثر في الإنسان العراقي، وجاءت فكرة الفلم وبدأت أكتب هذه الفكرة البسيطة وكان زميلي مثال غازي يساعدني بتصوير الفكرة، ولم أكن أفكر في أن أعمل فلم "ابن بابل"، ولكن العنف الطائفي الذي عم البلاد في السنوات السود ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، كما وصفها حيث كنا نسمع أخبار القتل والخطف والتغييب، حينها فكرت بفلم يجمع كل العراقيين، كانت البداية عن أم عربية تأتي إلى الجنوب، ولكن في ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ انشغلت بتطوير الفكرة، وحين كنت أتصفح إحدى الجرائد قرأت خبراً عن امرأة كردية تبحث عن مفقودين من أسرتها في الجنوب عام ١٩٩١، وتطورت الفكرة وفي عام ٢٠٠٨ بدأنا نحضر للفلم بعد أن أكملت النص السينمائي، لاسيما بعد نجاح فلم "أحلام" الذي تم بالتعاون مع عدة دول، وكان هناك اتفاق عالمي بأن أي عمل مشترك لا بد أن تشارك دولة تصنيع الفلم بأكثر من ٢٥٪ من قيمة الإنتاج وهذا برتوكول عالمي، وقدمت الطلبات للوزارات والجهات الحكومية وحكومة إقليم كردستان العراق وللأسف الشديد لم يتم التعاون وتحت أعذار شتى و تم رفض طلبي وكذلك كان الرد من دائرة السينما والمسرح لعدم وجود ميزانية، وبعد ذلك وافق عدد من الدول الأخرى لدعم العمل، لأن بلدي لم يقدم المساعدة وبدأنا المشروع بميزانيته الحالية، وعملت العلاقات دورها لجلب معدات نجاح عملية إنتاج الفلم من دول عدة. هذا الفلم يتكلم عن المفقودين بصورة عامة وعن موضوع المقابر الجماعية، لأننا عملنا على أساس فكرة تمتد لـ(٤٠) عاما الماضية كما أن بطلة الفلم امرأة كردية وبطل الفلم هو طفل عربي كردي تركماني، ذاكرا إنه تعلم الكثير من الفلم وخصوصاً موضوعي الصبر والأمل في آن واحد، وكيف كانت البطلة في نكرة السلمان لمدة خمس سنوات وفقدت طفلها وعائلتها.

النائبة ناجحة الأميري قالت: موضوع المغيبين والمفقودين أو المصطلح الأعمق هو المقابر الجماعية والتي عدت من الظواهر التي لم تميّز بين المرأة والطفل والرجل فكلهم وضعوا في حفرة وهم أحياء وألقي التراب عليهم، إن المقابر الجماعية في العراق بهذا الشكل. وتابعت، كنت عام ١٩٩٢ أسمع بأن النظام يعدم بشكل جماعي ويدفنون الضحايا وهم أحياء ولم نكن نصدق ذلك. أما أسرتي فأغلبهم من ضحايا المقابر: زوجي، أخي، زوج أختي المهندس وأولاد عمي من الطلاب الجامعيين وأكثر من (١٥) شخصاً من عائلتي في المقابر الجماعية إلى يوم سقوط الطاغية.

وليم وردة رئيس منظمة حمورابي لحقوق الإنسان قال: أبدأ من موضوع الأمل والصبر وخلال تجربتنا نجد نماذج كثيرة للأمل والصبر لدى الأمهات خلال مراجعتهن لدوائر الدولة، وكثيرات منهن لديهن أسئلة عن أبنائهن، لكن عدم وجود مركز أو دائرة مختصة بشؤون المفقودين، يتجعلنا نجهل آلية توجيههن. لافتاً إلى إن العمل على مركز المفقودين أمر في غاية الأهمية، لاسيما أن الجثث المجهولة واقع مستمر خصوصاً وإن قضية المفقودين متواصلة منذ عقود، مطالبا باستخدام التكنولوجيا الحديثة لغلق هذا الملف، ذاكرا تجارب عدة في المجتمع العراقي تبحث عن مفقوديها منذ ثلاث عقود أو أكثر أو أقل و لاسيما ضحايا الأنفال من المسيحيين والذين دمرت قراهم و كنائسهم في الماضي وهجروا واختطفوا وقتلوا وشردوا.

بختيار أمين وزير حقوق الإنسان الأسبق بدأ مرحبا بالحضور على اختلاف مستوياتهم كما رحب بالفنان محمد الدراجي الذي ساعد على فتح هذا الملف من خلال إخراج هذا الفلم، وقال، أحيانا صورة تعوّض عن آلاف الكلمات تعبر عن عمق ومعاناة و مآسي الإنسان، لافتاً إلى أن ذوي المغيبين والمفقودين يبحثون عن ذويهم من قبل ٢٠٠٣ وبعده، من يوم اختفاء كل عزيز لعائلته عوائل الضحايا يتمنون بأن يجدوا أحبائهم أو بأن يعرفوا مكان تواجدهم حتى يقوموا بإعادة رفاتهم و دفنهم بصورة لائقة وأن يزوروا قبورهم و يقرأوا الفاتحة على أرواحهم. وأضاف: اكتشفنا (٢٧٦) مقبرة جماعية عندما كنت في الوزارة وساعدنا فيها فنياً الجانب الأمريكي لتحديد المواقع، وهناك مقابر جماعية وجدناها بعد عام ١٩٩١ في إحدى معسكرات صدام التي تحولت إلى (بارك الشهيد سامي عبد الرحمن) في أربيل وأخرى في السليمانية التي تحولت إلى بارك الحرية (باركى آزادي)، ومقبرة كوبتبة في منطقة آغجلر في محافظة كركوك التي تضم (١٢٠) كرديا تعرضوا للأسلحة الكيمياوية، حيث أستخدم نظام صدام الأسلحة الكيمياوية في (٢٨١) قرية وقمم جبال وديان ومدينة حلبجة في كردستان، والكثير من الجرحى دفنوا في مقابر جماعية على طريق هروبهم لإيران واعتقال (١٨٢٠٠٠) كردي في عمليات الأنفال السيئة الصيت ومنهم ألف مواطن مسيحي و(١٠٠٠٠) شاب كردي فيلي و(٨٠٠٠) كردي من البارزانيين وعشرات الألوف من بقية العراقيين في الانتفاضة الشعبانية لسنة ١٩٩١ وآخرين أصبحوا مجهولي المصير في زمن النظام البائد وازداد العدد بعد ٢٠٠٣ بسبب الإرهاب والخطف والابتزاز وخصوصا ما بين الأعوام ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ نتيجة الصراع الطائفي الدموي الذي اجتاح البلد. ولكن يبقى العدد الإجمالي النهائي بسبب عدم وجود قاعدة بيانية دقيقة وشاملة، غير معروف.

السرّ الذي يعرفه الجميع: ادفع للقاعدة أو تُقتَل

الدولة الإسلامية لم تدخل شريكاً في المقاولات فقط، بل أصبحت تملك عقارات في الموصل

بغداد / المدى

(٢_٢)

لدى التنظيم المسلّح في مدينة الموصل "جهاز ضريبي" من نوع خاص. فكل صاحب مهنة مهما صغر شأنه أو علا، يدفع نسبة محددة من دخله الشهري لعناصر التنظيم، كما أن مؤسسات الدولة تدفع هي الأخرى. هذا سرّ بات يعرفه الجميع بمن فيهم مسؤولو الحكومة، لكن أحدا لا يجرؤ على البوح به.

لا يخضع المواطنون وحدهم إلى دفع الإتاوات لما يعرف بـ "دولة العراق الإسلامية" في الموصل، بل حتى دوائر الدولة نفسها تفعل ذلك، لكن بطريقة غير مباشرة. موظف مختص بالمشاريع في إحدى الدوائر الخدمية، قال إن النسبة الكبرى من المشاريع كانت تنفذها الكوادر الفنية في دوائر محافظة نينوى، لكنها تعطّلت بسبب استهداف الموظفين وابتزازهم من قبل التنظيم. هذا الاستهداف أدى إلى ابتعاد الحكومة عن العمل المباشر والاعتماد أكثر على أسلوب المقاولات، ليخف الضغط عليها من جهة، ولحفظ ماء وجهها من جهة أخرى. ويوضح الموظف الحكومي أن "قيام مؤسسات الدولة بدفع الإتاوات أمر مخجل، ويظهرها بمظهر الضعيف الذليل، فكان عليها أن تجد من يفعل ذلك نيابة عنها". مقاول صغير متخصص في مجال البناء، روى لـ "نقاش" كيف أنه وزملاءه يدفعون إلى أشخاص يحملون أسماء حركية ويتنقلون بشكل علني، وأنهم يتفاوضون معهم مع كل مقاولة يدخلونها، لتنفيذ مشروع صغير لصالح إحدى الدوائر الحكومية. وينفي أن تكون هناك نسبة محددة ومتعارف عليها لأعمال المقاولات، وقال بأنهم "يضعون في الغالب رقماً غير قابل للنقاش، وأحيانا يسمحون بالتفاوض حول المبلغ، وعادة ما نجدهم يعرفون كل شيء عن المشروع، ومحل تنفيذه، مع تكاليفه، ومقدار الربح الذي سنجنيه، لذلك نتجنب المراوغة، لأنها قد تكون مميتة". المهندس بشار يعمل في مقر المحافظة، أشار إلى أن معظم شركات المقاولات ذات الخبرة والكفاءة والمقدرة المالية، تركت الموصل منذ نهاية عام ٢٠٠٤، ولم يبق سوى مقاولين مغامرين صغار، معظمهم لم يكن لهم علاقة بالمقاولات، فتسلموا مشاريع كبناء مدارس أو مستوصفات أو تعبيد طرق وغيرها من المشاريع، مقابل دفعهم نسبة محددة إلى الدولة الإسلامية من السلف أو الدفعات التي يتسلمونها من جهة المشروع كالمحافظة. ويضيف المهندس، أن غياب الإشراف المباشر أدى إلى تنفيذ المشاريع بطريقة سيئة، لا تطابق المواصفات المطلوبة على الإطلاق. وأن ذلك يظهر في مناطق عديدة داخل مدينة الموصل، "ولطالما ولد الأمر استياء الأهالي، الذين يتهمون الحكومة المحلية بعدم الجدية في تنفيذ المشاريع". كما سجلت الموصل هروب العديد من المقاولين إلى خارج المحافظة أو حتى العراق، لعدم تمكنهم من دفع المزيد من الإتاوات، فيتركون المشروعات غير مكتملة. ويروي المهندس بشار، صورة أخرى لتأثير الدولة الإسلامية على المشاريع الحكومية، تتمثل بوجود شركات مقاولات تكسب عقود مشاريع، لكنها تقوم ببيع العقود لاحقا إلى شركات أو مقاولين آخرين، لأنها لا تستطيع تنفيذها بسبب الابتزاز المالي الذي يمارس عليها. وتباع العقود لأكثر من مرّة وتتنقل بين مقاول وآخر حتى تصل في النهاية إلى أدنى مبلغ، عندها ينفذ المشروع باستخدام مواد أولية رخيصة. ويقول المهندس الذي أطلع "نقاش" على نماذج من تلك العقود إن "هذه الظاهرة شاعت في الموصل، خصوصا بين الشركات المتخصصة في مجال شق الطرق وتعبيدها". ضابط شرطة برتبة نقيب، رفض الكشف عن اسمه، قال في حديث لـ "نقاش" إن موظفين وصفهم بـ "الفاسدين والمساندين للإرهاب"، يقومون بنقل المعلومات التفصيلية المتعلقة بعقود المشاريع إلى عناصر القاعدة، تتضمن أسماء وعناوين وهواتف الشركات أو المقاولين، وهو ما تسبب بقتل الكثير من الأبرياء على حد قوله. وتساءل الضابط: "وإلا فمن أين يأتي الإرهابيون بالمعلومات؟"، مضيفا أن "الجميع يتحدثون عن خرق الإرهابيين الأجهزة الأمنية، ولا أحد يتحدث عن خرقهم وتعشيشهم في دوائر الدولة المدنية". محمود ناشط سياسي مستقل ومعارض لحكومة نينوى المحلية، ذكر لـ "نقاش" أن محافظ نينوى، وجد نفسه أمام ورطة كبيرة عندما تسلم مهام عمله في نيسان عام ٢٠٠٩، لأن نينوى كانت تحتل المرتبة الأولى بين أكثر المحافظات العراقية فسادا. والكل يعلم -يتابع محمود- أن الفساد المقصود لم يكن مجرد رشوة يقدمها مواطن إلى موظف لإنجاز معاملة، بل يتعلق بأموال تذهب إلى دولة العراق الإسلامية كحصص عن مشاريع، كثيرٌ منها لم ير النور أبدا.

عناصر القاعدة الارهابية

ويضيف محمود: "لكن لا احد يتحدث عن ذلك بطريقة مباشرة فحتى اللجنة المختصة بالفساد التي شكلها المحافظ وأشرف عليها نائبه الثاني القاضي حسن محمود أواخر عام ٢٠٠٩، فشلت في تحقيق شيء، فتم تشكيل لجنة أخرى قبل أشهر اشترك فيها ضباط من أجهزة أمنية".

وفي مسعى منها لحماية الموظفين، حصرت الحكومة المحلية في نينوى منذ تسلم المحافظ أثيل النجيفي مهامه سنة ٢٠٠٩ مشاريع تنمية الأقاليم بيدها، فصارت هي من تشرف عليها بالإعلان وفتح العطاءات والإحالة للمقاولين.

كما أجبرت الدوائر الحكومية على إعلام المحافظة وبشكل تفصيلي عن المشاريع التي تمول من ميزانية الوزارات التي تتبعها. وكشفت مصادر المحافظة لـ "نقاش" إن الحكومة التي جعلت كل شيء مركزيا صارت تدفع مبلغا إضافيا للمقاولين كي يقوموا بدفعه للتنظيم المسلّح بشكل "إتاوة غير مباشرة".

أما حكومة نينوى السابقة برئاسة دريد كشمولة، فكانت تعيد مبالغ ضخمة إلى الخزينة العامة في بغداد، دون أن تتمكن من إنفاقها على المشاريع، حيث كانت سيطرة تلك الحكومة وخصوصا بعد ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١، وحتى منتصف عام ٢٠٠٨، لا تتجاوز حدود مبنى المحافظة أو مجلس المحافظة، بينما كان تنظيم القاعدة والجيش الأمريكي يخوضان حرب شوارع طاحنة في مدينة الموصل.

فرض دولة العراق الإسلامية للإتاوات وتعدد جهات الابتزاز، هو ما منع الشركات العالمية المعروفة في شتى المجالات من دخول سوق نينوى، التي تعتبر أرض أحلام بالنسبة لها.

فالموصل بحاجة إلى مشاريع في شتى المناحي، إلا أن الشركات تفضل العمل في إقليم كردستان الآمن. ويقول مصدر في هيئة استثمار نينوى لـ "نقاش" إن "النسب التي تفرضها الدولة الإسلامية على تنفيذ المشاريع كضريبة، هي ما يمنع المستثمرين، الأجانب منهم تحديداً من الاستثمار في محافظة نينوى".

فمنذ الربع الأول من عام ٢٠٠٨ والى اليوم، لم تمنح هيئة الاستثمار سوى ٤٤ رخصة فقط، لتنفيذ مشاريع غالبيتها العظمى في مناطق خارج مدينة الموصل، آمنة نسبياً، وبعيدة شيئا ما عن سطوة القاعدة. وأضاف المصدر أن الهيئة تعرض حاليا أكثر من ٣٠٠ مناقصة استثمارية دون استجابة حقيقية، والمسؤولون في العادة يعزون ذلك إلى روتين الدوائر الحكومية في التعامل مع المستثمرين، أو ندرة الأرض المخصصة للمشاريع، أو قصور في قانون الاستثمار العراقي، لكن لا أحد يقولها بوضوح: "المستثمرون خائفون من دولة العراق الإسلامية". الدولة الإسلامية، لم تدخل شريكة في المقاولات فقط، بل أصبحت تملك عقارات في الموصل وتتصرف فيها بيعاً وشراءً.

مواطن من حي تل الرمان جنوب الموصل، ذكر لـ "نقاش" كيف أنه حفر قبل أسابيع بئراً في أرض متروكة تعود ملكيتها إلى الدولة داخل الحي، وزوّد جيرانه بالمياه لتجنب شحة ما يصلهم منها من المحطات الحكومية كما يحدث كل صيف.

لكنه فوجئ بأشخاص غرباء يطلبون منه دفع مبلغ ثلاثة ملايين دينار (حوالي ٢٥٠٠ دولار أمريكي)، كغرامة لحفر بئر في أرض تعود ملكيتها إلى الدولة الإسلامية.

قصص أخرى تحدث عنها مواطنون آخرون، وأيدها موظف سابق في مديرية التسجيل العقاري الأيسر، أو ما يعرف في الموصل بـ "طابو الزهور". وقال بانٍ قوة عسكرية اعتقلت مدير دائرته وثلاثا من زملائه أواخر عام ٢٠٠٨، لتورطهم في التعاون مع الإرهاب، وأنهم زوروا معاملات تخص أراض واسعة تملكها الدولة، فتم تقطيعها وبيعها لصالح الدولة الإسلامية، ومنها أرض في منطقة الرشيدية شمال مدينة الموصل، ترجع ملكيتها لمركز أبحاث "إباء"، المرتبط بوزارة الزراعة. وتشير مصادر "نقاش" إلى أن قوة من الفرقة الثانية التابعة للجيش العراقي، ضبطت جنوب الموصل مطلع العام الحالي أختاماً مزورة وملفات عقارات تخص الدائرة التي كان يعمل فيها هذا الموظف، وكشفت تحقيقات أن تعاملات في مجال العقارات جرت بملايين الدولارات، وكان أحد طرفيها عناصر في الدولة الإسلامية. وبحسب المصادر، لم تسجل تلك الدائرة التي مقرها الجهة اليسرى من مدينة الموصل عقود بيع العقارات أو ما يعرف بنقل الملكية منذ نحو خمسة أعوام، وتقوم المحاكم المدنية بهذا الدور حالياً من خلال التصديق قضائيا على تلك العقود، ليضمن المشتري بذلك حقه لحين قيام الطابو بواجباته. السبب في توقف الطابو عن مهامه بحسب المصادر هو دائما تهديدات عناصر من الدولة الإسلامية بتفجير الدائرة وقتل الموظفين. وقد نفذ بالفعل جزؤها المتعلق بالموظفين، فقتل قسم منهم واضطر آخرون إلى مغادرة البلاد، أو على الأقل ترك العمل. "نقاش" حصلت على قائمة بأسماء مدراء في دوائر متعددة، قتلتهم القاعدة في السنوات الخمسة الأخيرة لرفضهم الخضوع للابتزاز.

ومن بينهم مدير التسجيل العقاري (طابو الزهور) درواز نذير محمود قتل أمام منزله في حي الرفاعي (٢٠٠٦)، ومدير المنتجات النفطية داخل منزله في حي الصديق (٢٠٠٦)، ومدير البنك المركزي خير الدين صبري مع أحد مرافقيه أمام منزله في حي الحدباء (٢٠٠٧)، مدير بلدية الموصل خالد محمود مع سائقه في حي البلديات (٢٠٠٨)، مدير دائرة الأحوال المدنية رياض جار الله بالقرب من دائرته في باب سنجار (٢٠٠٨) ومديرة التسجيل العقاري (طابو الزهور) خولة السبعاوي التي قتلت بالقرب من منزلها في حي الوحدة (٢٠١١).

وبينما كانت مديرية التسجيل العقاري تمتنع عن استقبال معاملات المواطنين، كان متعاونون مع الدولة الإسلامية يتلاعبون بأوراق رسمية تخص عقارات تملكها الدولة محفوظة في الأرشيف.

وتغصّ المديرية حاليا بعقود بيع وهمية لصالح مواطنين مفترضين، بعد أن وضعت تواريخ قديمة تعود إلى الفترة التي كانت تقوم فيها الدائرة بتسجيل معاملات البيع والشراء، كالفترة قبل ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤.

وتبدو تلك العقود وكأنها أصلية، إذ أنها تدوّن في السجلات أيضاً، وتحمل أختام الدائرة وتواقيع مدراء سابقين، وثبت بحسب مصادر أمنية أن موظفين رسميين متورطون في مثل هكذا عمليات.

× أسماء المصادر في هذا التحقيق مستعارة بطلب من أصحابها.

عن (نقاش ويكلي)